



"الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف" تعلن عن تقييمها لوضع السيولة المالية للمصارف الإسلامية

المنامة، 7 يونيو 2009م

أعلنت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (الوكالة) اليوم أنها أصدرت تقريراً حول وضع السيولة المالية للمصارف الإسلامية. التقرير تم إعداده باختيار عدداً من المصارف الإسلامية التجارية الرئيسية الموجودة في دول مختلفة. وخلال إعداد التقرير تم تحليل مؤشرات السيولة بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في البيانات والتقارير المالية لهذه البنوك والمعلنة في ديسمبر 2007م وديسمبر 2008م.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تواجه حالياً تحديات في إدارة سيولتها بسبب أوضاع السوق الغير ملائمة، وأن مؤشرات السيولة شهدت تراجعاً مقارنة بعام 2007م، ورغم ذلك إلا أن هذا قد يعني أيضاً لبعض المصارف امتلاك سيولة واحتياطيات أقل مما هي عليه في السنة السابقة.

مؤشرات السيولة – رغم كونها أقل من السنة الماضية – لا تزال تشير إلى وجود وفرة في السيولة لبعض من هذه المصارف، في حين قد تعني لمصارف أخرى أنها تواجه تحديات في هذا الجانب. ولأن أساس الأزمة الائتمانية هو تدهور في قيم الموجودات خصوصاً في فوائد الأوراق المالية بضمان الأصول (الرهنات) فإن التحريم الشرعي بالتعامل في مثل هذه المعاملات قد جنب المصارف الإسلامية وحماها إلى حد ما من تبعات هذه الأزمة المالية. ولكن فليكن بالإعتبار أيضاً أن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه المصارف حصينة بالكامل من تأثير التدهور في أسعار العقار أو القروض العقارية.

يمكنكم الحصول على هذا التقرير كاملاً من موقع الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف - www.iirating.com - قسم البحوث والتقارير. ولأي معلومات أخرى بخصوص هذا الشأن يمكنكم الاتصال بالسيد/ عمر زبييري (مساعد نائب الرئيس) أو السيد/ جي إم ماكلن (نائب رئيس أول - التصنيفات) على هاتف رقم +973-17211606 أو فاكس رقم +973 17211605

جمال عباس زيدي

الرئيس التنفيذي

الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

حصلت الوكالة على جميع المعلومات التي وردت في هذه النشرة من مصادر تعتقد أنها صحيحة ويمكن الوثوق بها. لا تدقق ولا تتحقق الوكالة من صحة أي من هذه المعلومات. بالتالي فإن المعلومات التي جاءت في هذا التقرير تُقدم "كما هي" بدون أي إقرار أو ضمان من أي نوع كان. يعتبر تصنيف الوكالة رأياً وليس ضماناً بالقدرة الحالية أو المستقبلية للجهة التي يتم تصنيفها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما أنه ليس توصية بشراء، بيع أو امتلاك أي ضمان.